ليبيا واشكالية بناء الدولة
1969 - 2017

أ.د منى حسين عبيد*

*مـــركـــز الـــدراســـات الاستراتيجية والـدولـيـة/ جامعة بغداد
Munaobaid99@gmail.com
07740491005

ملخص :

إن مفهوم بناء الدولة عموما يعني عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع، وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين، وصولا إلى تحقيق الاستقرار السياسي، اذ تشهد ليبيا بعد سقوط القذافي اشكالية اساسية وهي كيفية تجسير الفجوة الحاصلة بين الشعب والحكومة الجديدة التي تم تشكيلها بعد سقوط نظام معمر القذافي والذي كان يعتمد على القبيلة اكثر من اعتمادة على مؤسسات الدولة في ادارة نظام حكمه. وهذا ما ادى الى عدم استقرار الأوضـاع السياسية في ليبيا بسبب كثرة الصراعات القبلية في المنطقة والذي ادى الى انقسام ليبيا الى معسكرين شرقي وغربي ،بالرغم من نجاح الحكومة الانتقالية من تسيير اوضاع البلاد. الا انها اخفقت في وضع نظام مؤسساتي قادر على ادارة امور الدولة.وبالتالي شكل عائق امام بناء نظام مؤسساتي بسبب طبيعة النظام القبلي للبلاد.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات الدولة-عملية التحول الديمقراطي-الفرقاء السياسيين-الصراعات القبلية-الانتفاضة الشعبية

Libya and the Problem of State Building 1969-2017

Prof. Dr. Muna Hussein Obaid
Center of Strategic and International Studies/ University of Baghdad

ABSTRACT

The concept of state building in general means the process of building state institutions and apparatuses on legal frameworks emanating from reality, to carry out the evolutionary functions of the system from penetration, integration, loyalty, commitment, participation and distribution, and bridging the gap between the ruler and the ruled, leading to achieving political stability. Libya, after the fall of Gaddafi, witnessed essential problem which is how to bridge the gap between the people and the new government that was formed after the toppling of Muammar Gaddafi's regime, which relied more on the tribe than on state institutions in managing his regime. This led to instability of the political situation in Libya due to the large number of tribal conflicts in the region, which caused the division of Libya into two camps, eastern and western. Despite the success of the transitional government in managing the country's conditions, but it failed to establish an institutional system capable of managing state affairs, thus constituted an obstacle to building an institutional system due to the nature of the country's tribal system.

KEYWORDS: state institutions - the process of democratic transformation - political parties - tribal conflicts - the popular uprising.

مقدمة

تمر ليبيا بمرحلة حاسمة ومفصلية، فبعد ان تجاوزت بفعل الثورة مرحلة المعركة المسلحة التي أفضت الى انهيار نظام حكم القذافي،وانتصار إرادة الشعب في التغيير فانها تتطلع الى واقع جديد مفعم بالآمال والتطلعات الثورية من اجل بناء نظام سياسي قائم على أسس ديمقراطية. وبقدر التطلع الى تحقيق تلك الآمال فان عملية التحول الديمقراطي ستكون في غاية الصعوبة،فالمعروف ان عملية التحول الديمقراطي من نظام استبدادي الى نظام حر قائم على احترام مبادئ

الديمقراطية لن يكون سهلا،اذ ان هذا التحول يعتمد على مدى تطور الوعي الفكري السياسي والثقافي في اي مجتمع يتطلع نحو تحقيق الديمقراطية،ولعل هذا ما يفتقر اليه الشعب الليبي، وذلك بسبب وجود نقص في الوعي الفكري بالقضايا السياسية والثقافية لدى المواطن الليبي عن الديمقراطية ومبادئها.

اذ ان المسؤول الأول والأخير عن هذا العجز الثقافي هو نظام معمر القذافي الذي لم يعمل على تهيئة فرص للعمل الشرعي القانوني العلني، وعدم إيمانه بحرية التعبير والاعتقاد والتنظيم والمشاركة مما ساهم في عرقلة عملية التحول الديمقراطي في ليبيا،اذ لم تشهد ليبيا في عهد القذافي أي عملية للتحول الديمقراطي تدل على ان نظام القذافي اخذ به من اجل تفعيله داخل المجتمع الليبي.

بل على العكس من ذلك، فقد عمد القذافي الى تفعيل القبلية حتى انه اعتمد على التحالف القبلي في إدارة السلطة،وهو أمر كان له اثره في إثارة الحساسيات القبلية والجهوية.

على الرغم من نجاح الحكومة الانتقالية من تسيير اوضاع البلاد. الا انها اخفقت في وضع نظام مؤسساتي قادر على ادارة امور الدولة. ومن ثم شكل عائق امام بناء نظام مؤسساتي بسبب طبيعة النظام القبلي للبلاد.

ومن هذا المنطلق يمكن طرح اشكالية البحث الى اي مدى ساهم الصراع السياسي والقبلي في تكريس حالة الفوضى وتعثر جهود بناء الدولة في ليبيا ؟ وهل كان ذلك بسبب سياسات القذافي السابقة في تعزيز حالة النزاع بين الفرقاءالليبيين وتعطيل عملية بناء مؤسسات الدولة.

لمعاجة هذه الاشكالية الرئيسة قمنا بطرح الفرضية الاتية:- ارتهن عملية بناء الدولة الليبية على مدى قدرت صانع القرار السياسي في ليبيا على تجاوز الصراعات السياسية والقبلية والتي تشكل احدى العقبات الرئيسة في عملية بناء الدولة في ليبيا.

وقد اعتمد الدراسة على منهج التحليل الوصفي لوصف طبيعة سياسة نظام معمر القذافي وكيفية ادارة مؤسسات الدولة وكذلك المنهج المقارن وذلك من خلال مقارنة سياسات الحكومات الانتقالية والاشكاليات التي واجهتها في عملية ادارة وبناء الدولة.

اولا:-بناء الدولة (اطار مفاهيمي)

ارتبط مفهوم عمليه بناء الدولة بالمفهوم التقليدي الذي ساعد في مدة ما بعد الحرب العالميه الثانيه إذ كان يراد به اقامه مؤسسات مستقره تستهدف تحقيق التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه والتحرر من التبعيه والاستعمار الجديد وتحقيق الامن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عمليات التنميه. اما بعد الحرب البارده فقد ارتكز المفهوم على اعاده بناء الدولة الفاشلة و هي الدول التي تعاني من غياب الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والاقليات وحقوق المواطنه الحقيقيه والتي دفعت ظروفها تلك بهيئه الامم المتحده والدول الديمقراطية الغربيه الى الاهتمام بها والتدخل لمساعدتها من اجل اعاده بناء مكوناتها على اسس صحيحه[1].

هناك تعريفات عدة تطرقت الى مفهوم بناء الدولة منها تعريف فرانسيس فوكوياما ويقصد بها تقويه المؤسسات القائمه وبناء مؤسسات جديده فاعله وقادره على البقاء والاكتفاء الذاتي مما يعني ان بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها اي ان عمليه بناء الدولة هي عمليه ديناميكيه تتطلب الاستعداد الدائم لتكييف عمل المؤسسات والهياكل القائمه فعلا او حتى خلق اخرى جديده لتتناسب وما يحدث من تغيرات على المستوى الداخلي او الخارجي للدولة[2].

عملية بناء الدولة هي عملية ديناميكية تتطلب الاستعداد الدائم لتكييف عمل المؤسسات والهياكل القائمة

اما تعريف تشارلس تيلي فيقصد بها عمليه اقامه منظمات مركزيه مستقله متمايزه لها سلطه السيطره على اقاليمها وتمتلك سلطه الهيمنه على التنظيمات شبه المستقله وبحسب هذا التعريف ترتبط عمليه بناء الدولة بمدى قدرتها على السيطره على اراضيها و ضمان الولاء والاستمراريه لمؤسساتها المركزيه من خلال امتلاكها للقوه القهريه وايجاد الموظفين المؤهلين المدربين الى جانب وجود منظمات

(1) اسماء الرسول، جامعه قسطنطينيه 3السنه السادسه المجلد السادس العدد الاول 2020،ص277

(2) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين ، الرياض، العبيكان للنشر، 2007، ص20.

بيروقراطيه[3].

بحسب معهد التنميه لما وراء البحار عمليه بناء الدولة تتجه الى الاجراءات التي تتداولها الاطراف الدوليه والوطنية الفاعله في انشاء واصلاح او تعزيز مؤسسات الدولة وهو مصطلح يتعلق بالعمليه السياسية الفعاله للتفاوض حول المطالب المتبادله بين الدولة والمواطن من جهه و طبيعه العلاقة التي تربط الدولة والمجتمع من جهه اخرى[4].

وعرفت مؤسسه التعاون الاقتصادي والتنميه بناء الدولة بانها عمليه ذاتيه لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعيه الدولة من خلال علاقات الدولة بالمجتمع بمعنى ان اساس بناء الدولة والانطلاق من الرغبه الذاتيه في التغيير بعيدا عن اى تدخل او ضغط واملاء خارجيين من اجل ايجاد مؤسسات واجهزه قويه وكذلك العمل على تعزيز علاقة هذه المؤسسات بالمجتمع مما سيكفل تحقيق الاستقرار السياسي[5]. من الواضح ان عمليه بناء الدولة ترتبط ارتباطا وثيقا باقامه المؤسسات والهياكل السياسية للدولة ومدى ادائها لوظائفها بفاعليه، و هي عمليه ذاتيه مستمره ومتشعبه ومتناسقه تهدف الى تحديث وتعزيز قدرات وشرعيه مؤسسات الدولة في تفاعلها مع المجتمع[6].

ثانيا:ـليبيا التاريخ والجغرافية

تقع ليبيا او كما يطلق عليها طرابلس الغرب او برقه في شمال القاره الافريقيه على ساحل البحر الابيض المتوسط يحدها من الشرق مصر ومن الجنوب الشرقي السودان ومن الجنوب تشاد والنيجر ومن الغرب الجزائر ومن الشمال الغربي تونس تبلغ مساحتها نحو مليون وثمانمائة الف متر مربع اغلبها اراض صحراويه و يقطنها ما يقرب من 7 ملايين نسمه وينطق السكان في ليبيا بلسان اللغة العربية وفق اللهجه الليبية او الدارجه كما تتحدث القبائل البربريه باللغة الامازيغيه والهوسا باللغة الهوساويه يتحدث بها اهل نيجيريه والنيجر وقد تكونت

(3) اسماء الرسول، المصدرالسابق،ص277

(4) Overseas Development Institute, «State-building for peace: navigating an arena of contradictions: Donors need to understand the links between peace-building and state building».. August, 2009,p.2.

(5) -كلير كاستليليو، «بناء دولة تعمل من أجل النساء إدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع»، ورقة عمل مقدمة حول مشروع بعنوان: تعزيز مواطنة النساء في سياق بناء الدول، مؤسسة فرايد، 2011، ص.5.

(6) اسماء الرسول، المصدرالسابق،ص278

ليبيا التاريخية من ثلاثه اقاليم هي اقليم طرابلس (تريبوليتانيا) وفزان ومنذ القدم اطلق اسم ليبيا على الاقليم الواقع في شمال افريقيا بين مصر وتونس نسبه الى قبيلة اليبو الليبية التي سكنت هذه المنطقه منذ الاف السنين[7].

والملاحظ على تركيبه المجتمع الليبي شدة انتماء الفرد للقبيلة اذ تشير الاحصاءات الى ان (90%) من الليبيين يشعرون بالانتماء الى القبيلة وتصل نسبه القبائل الليبية الى ما يقارب (140) قبيلة ولها امتدادات جغرافية عبر الحدود تتداخل مع عدد كبير من الدول الافريقيه ومنها (مصر، تونس، الجزائر، تشاد، والنيجر) وتمثل نسبه القبائل العربية فيها (97%) بينما لا تتجاوز نسبه قبائل البربر الامازيغ(3%)[8]

الملاحظ على تركيبة المجتمع الليبي شدة انتماء الفرد للقبيلة اذ تشير الاحصاءات الى ان (90%) من الليبيين يشعرون بالانتماء الى القبيلة

تعرضت ليبيا الى غزو ايطالي عام 1911 وقاد عمليات المقاومه في ولايـه برقه محمد ادريـس السنوسي وهاجم معسكرات الاحتلال ثم نجحوا عام 1922 في انتزاع اعتراف ايطالي بحكومة اسسها في جنوب برقة وشكل مع المناضل عمر المختار جبهه قويه لمقاومه الاحتلال واعترفت ايطاليا عام 1946 باستقلال ليبيا وحكم السنوسي عليها، ورغم ذلك فان القوات البريطانيه والفرنسيه استمرت في ليبيا في الفترة ما بين عامي 1743 و 1951. واعلن في 24 ديسمبر من العام 1951 قيام المملكه المتحده ويحكمها الملك محمد ادريس السنوسي وانتخب برلمان وشكلت الوزاره في الدولة الملكية الدستورية الجديدة[9].

غير انه في الاول من سبتمبر عام 1969 نجح القذافي في الانقلاب على الملك السنوسي دون اراقة دماء، وتضاربت الانباء عن هوية القائمين بهذا الانقلاب الذين اعلنوا قيام الجمهوريه العربية التي ترتكز على شعـارات الحريه

(7) باولو با قانيتي ونيقولا ستاريكوف ،تاريخ ليبيا: من عمر المختار الى معمر القذافي، اعداد وترجمه فوزي ربيع، كنوز للنشر والتوزيع ،القاهرة، 2012 ،ص208.

(8) دنيا الامل اسماعيل ،اشكاليه الاصلاح في النظام السياسي الليبي ،الحوار المتمدن ،العدد 3061 ، 12 /7/ 2010 ،ص1

(9) باولو با قانيتي ونيقولا ستاريكوف ،المصدر السابق، ص208-209.

-الاشتراكيه -الوحدة وبدأ المجلس المكون من 12 ضابطا من صغار الضباط على راسهم الملازم اول معمر القذافي الذي كان يبلغ من العمر ثلاثين عاما في تيسير امور البلاد[10].

ولعل احد اهم الاسباب التي اسهمت في الاطاحه بالملك ادريس انه لم يكن ناجحا في الدعايه لنفسه والانجازات التي حققها في ليبيا وان نفور الملك ادريس من الدعاية كان سببا في جهل الناس بمدى التقدم الرائع الذي شهدته ليبيا في عهده، ويعد بعض هذا الامر مؤسف حقا لان اغلب الانجازات في البلاد كانت نتيجه لمبادرات من الملك شخصيا. كذلك يفسر البعض سبب الانقلاب على الملك ادريس والتي كان اهمها على الاطلاق شعبيه الرئيس المصري جمال عبد الناصر الجارفه وتاثيره القوي على الشباب العربي وايمانهم بالقوميه العربية اذ مهدت الطريق امام الانقلاب الليبي بفعل الاضطرابات التي وقعت ايام الحرب العربية الاسرائيليه عام 1967 وان كثيراً من الليبيين الشبان ولاسيما في طرابلس كانوا يميلون الى التعاطف مع انتشار فكره القوميه العربية استجابه لدعوه الرئيس جمال عبد الناصر الذي الذي اتخذ موقفا شديد العداء تجاه بريطانيه بالذات منذ الهجمة البريطانيه على بلاده عقب تاميم قناه السويس في سنه 1956 وقتها كانت هناك قواعد بريطانيه وامريكيه في ليبيا مما ادى الى زياده الغضب الشعبي اتجاه حكم الملك ادريس السنوسي[11].

(10) المصدر نفسه، ص209.

ثالثا:-ليبيا في عهد الرئيس معمر القذافي

ما ان تم نجاح الثوره حتى تم في الثامن من ايلول عام 1969 ترقيه القذافي من رتبه ملازم الى عقيد وتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحه ومن ثم تم تسميته رئيسا للمجلس حيث اصدر المجلس اعلانا دستوريا كان بديلا عن الدستور الدائم الذي تم الغاؤه تضمن الاعلان 37 مادة اذ نص على ان ليبيا جمهورية ديمقراطية حرة السيادة فيها وهي جزء من الامة

(11) ايناس مرشد، رسائل عمر المختار و ادريس السنوسي سنوات اللجوء والمقاومه، كنوز للنشر والتوزيع ،القاهرة، 2020،ص148.

العربية وجزء من افريقيا كما اشار الاعلان في المادة (18) على ان المجلس هو السلطة العليا في البلاد يمارس السلطتين التشريعيه والدستوريه ويرسم السياسات العامه للدولة وقراراته ملزمه وغير قابله للنقاش. ولكن سرعان ما حدثت الخلافات بين اعضاء مجلس قياده الثوره حول الطريقه التي يمكن عبرها اداره الدولة مما ادى الى انقسام المجلس الى فريقين فريق يؤيد القذافي و فريق معارض له بقياده احد اعضاء المجلس المؤثرين وهو (عمر المحيشي) والذي حاول الاطاحة بالقذافي عام 1975الا ان القذافي تمكن من القضاء على محاولته وتصفية اعضائه[12].

بعد ان قضى القذافي على معارضيه في مجلس قياده الثوره عمد الى الغاء المؤسسات كافه التي انبثقت في المدة سنه 1969 -1977 والتي تتمثل في مجلس قياده الثوره و الاتحاد العربي الاشتراكي فضلا عن الغاء الاعلان الدستورى الذى اعلنه مجلس قياده الثوره لينشأ نظاما سياسيا جديدا لا يوجد له مثيل في العالم. ذلك في الثاني من اذار 1977 اطلق عليه تسميه النظام الجماهيري وعلى الرغم من كل ما طرحه القذافي حول نظامه السياسي الجديد الجماهيري الا ان حقيقه الواقع شيئا اخر كل ما اوجده من مؤسسات وتنظيمات منذ العام 1977 ما هي الا ادوات بيده من اجل ترسيخ حكمه الفردي في ليبيا[13].

وفي الواقع، لقد اتسم نظام الحكم فى ليبيا خلال الحقبة من (1977 -2001) بغياب الأطر المؤسسية والثقافة المؤسساتية على المستوى السياسي والإداري والاقتصادي، ويعود ذلك إلى التغيرات الجذرية التى أجراها النظام على الكثير من جوانب الحياة العامة فى ليبيا، ويمكن الوقوف على ثلاثة مراحل بارزة فى طريق تغيير البناء المؤسسي والثقافة المؤسسية إبان تلك الحقبة[14] :-

المرحلة الأولى:- التى بدأت في العام 1973 إذ شهدت هذه المرحلة تدميرا لمؤسسات الدولة الثقافية، حيث رفعت شعارات

(12) عبد الله ناهض عباس،تدخل حلف شمال الاطلسي في ليبيا الاهداف والتداعيات،دار امجد للنشر والتوزيع،الاردن،2019،ص63

(13) المصدر نفسه،ص64-65

(14) حسين يوسف القطر،الوضع السياسى الليبي (2011 - 2016 (معوقات بناء الدولة وإشكاليات استقرار النظام مقاربة سياسية وسوسيولوجية من منظور المدخل البنيوي – الوظيفي،كلية الاقتصاد -،جامعة بنغازي،د.ت،ص13-14.

في هذه المرحلة أدت إلى إحداث أول انهيار لمؤسسات الدولة ليحل محلها مؤسسات أخرى لها علاقة بايدولوجيا النظام السياسية. ومن أهم هذه الشعارات «تعطيل كافة القوانين المعمول بها فى ليبيا. " المرحلة الثانية : -وهي المرحلة الممتدة مابين عامى 1977 -1978م، وهذه المرحلة شهدت تغييرين خطيرين فى البناء المؤسسي للدولة، الأول إعلان النظام رسميا إلغاء البرلمان الليبي والحكومة الليبية، وإحلال محلهما مؤسسات جديدة بتسميات مختلفة، والثاني إلغائه لمنصب رئيس الجمهورية وإحلال محله منصب «قائد» الثورة، وهذا التغير فتح الباب على مصرعيه لسيطرة القذافي على عملية صنع القرار وتوجيه السياسات،كما فتح الباب على مصراعيه لجملة من الألقاب و المناصب السياسية. التي تؤكد التفرد بالسلطة. وقد اتسم النظام السياسي الليبي (خلال حقبة الثمانينيات و التسعينيات وحتي بداية الألفية الثانية) بسمة عدم الثبات والاستقرار لكثير من هياكله الإداريــة والسياسية، وهذا ما تحدثت عنه العديد من الدراسات التي تناولت تأثير التغيرات الهيكلية والتنظيمية التي تعرضت لها المؤسسات المخولة بوضع وتنفيذ السياسات العامة في ليبيا.

اتسم النظام السياسي الليبي (خلال حقبة الثمانينيات و التسعينيات وحتي بداية الألفية الثانية) بسمة عدم الثبات والاستقرار لكثير من هياكله الإدارية والسياسية

المرحلة الثالثة:- محاولة ترسيخ فكرة دولة ليبيا الجمولكية، ومصطلح « الجملوكية» كما يصوره لنا الاستاذ سعد الدين ابراهيم هي «كلمة هجينية، جديدة، لا توجد في لُغتنا العربية، ولا أي لُغة أخرى. وقد قمنا نحن بتركيبها، من كلمتي (جمهورية) و(ملكية). ُ وهما كلمتان معروفتان لأنظمة حكم إما وراثية (فتكون ملكية) منتخبة ُ وإما منتخبة شعبيا (فتكون جمهورية، لدور الجمهور في اختيارها).

رابعاً :-الأزمــة الليبية واثرها في الاطاحة بنظام معمر القذافي

سعى نظام القذافي بعد العام 2003 بمحاولاته للقيام بإصلاحات داخلية في ضوء موجة التحولات الديمقراطية التي اجتازت العديد من الدول المحيطة بليبيا ضمن النطاقين العربي والإفريقي، الا ان تجربة القذافي في ادخاله لبعض الاصلاحات لم تنل النجاح بسبب مواقف القوى المعارضة في الداخل والذين عارضوا التحول الليبرالي (اللبرلة)،ومن خلال تلك التجربة حاول معمر القذافي ان يفسح المجال أمام القوى المعارضة الا انه لم يلزم نفسه أمامها بموقف معين[15].

اذ اعتقد القذافي انه قام بالإصلاحات المطلوبة وذلك في ضوء اعتماده نهجا معتدلا باطلاقه إشارات العودة الى النظام الاقتصادي الحر الأكثر انفتاحا. فضلا عن اعتماده الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان والتي ضمنت لليبيين بعض الحقوق والحريات بالرغم من انها لم تحمي حقوقهم المدنية والسياسية، فالإصلاحات الاقتصادية التي أعلن عنها القذافي وسار باتجاه تطبيقها أدت الى إشاعة حالة عدم الاستقرار السياسي في الداخل[16].

فسياسة اللبرالة التي سار الرئيس القذافي باتجاه تطبيقها زاد من منتقديها لاسيما عام 2005 عندما ارتفعت أسعار الوقود بنسبة 30% على الرغم من ان النفط يشكل 95%من صادراتها و70-80% من واردات الحكومة الأمر الذي دفع القذافي الى إجراء تعديلات حكومية وزارية ومنها تلك التي اجريت على وزارة الطاقة واستبدالها بالمؤسسة الوطنية للنفط

اما سياسته تجاه الشعب فسارت بغير اتجاه، ففي خطاب للقذافي في الذكرى 37 للثورة والتي كانت في عام 2005 اتجه القذافي نحو تشجيع الليبيين على الهجرة نحو افريقيا وان يتحركوا قبل ان يستولي الصينيون والهنود على الوظائف الجديدة[17].

(15) خلود محمد خميس، التغير السياسي في ليبيا وإستراتيجية التدخل الأمريكي،بحث مقدم الى كلية العلوم السياسية،جامعة تكريت،2011،ص1.

(16) المصدر نفسه،ص1.

(17) المصدر نفسه،ص2.

كما سار نظام القذافي نحو تشديد قبضته على رجال الأعمال واعتقالهم على أساس انهم كانوا يحتكرون ميدان العمل التجاري ويخرقون مبادئ اشتراكية الشعب وهذا الاتجاه جاء ليتناغم مع ما جاء في الكتاب الأخضر ويتوافق مع ما يطرحه القذافي من إيماءات ورسائل شفهية.

سار نظام القذافي نحو تشديد قبضته على رجال الإعمال واعتقالهم على أساس انهم كانوا يحتكرون ميدان العمل التجاري ويخرقون مبادئ اشتراكية الشعب

ولكن سياسية الرئيس الليبي أدت الى الشعور بعدم الرضا بطبيعة الإصلاحات الاقتصادية التي وعد بها القذافي ولم تجد الأرضية المناسبة لتنفيذها، ومما زاد من توتر الأوضاع حول حكم القذافي أعابته للديمقراطية في ضوء إعلانه برفض الديمقراطية القائمة على تعددية الأحزاب التي تروجها الحكومات واصفا إياها في خطاب له في تشرين الاول 2007 بأنها عار بحق الحكومات التي تتعامل بها[18].

(18) خلود محمد خميس، المصدر السابق،ص2-3.

كان للأخطاء التي وقع بها القذافي أثرها في تصعيد الرأي العام الشعبي ضده في ضوء أزمة التصعيد التي شهدتها الأنظمة السياسية في المنطقة العربية،ودول شمال افريقيا والمتمثلة بالثورات والانتفاضات التي حدثت في مصر وتونس عام 2011، اذ كان لذلك تأثيره في لفت أنظار الشعب الليبي الى حجم المعاناة التي كان يعيشها في ظل نظام الحكم الاوليغارجي. الذي كان من أكثر الأنظمة السياسية العسكرية احتكارا لعملية صنع القرار السياسي التي كانت محصورة في شخص الزعيم الليبي معمر القذافي بالشكل الذي حرم العديد من القوى السياسية من المشاركة في عملية صنع القرار.مما أثار ذلك صراعا على السلطة السياسية في ليبيا بين المعارضة ونظام العقيد معمر القذافي.

فضلا عن ذلك، فقد كانت هناك محفزات سياسية ودوافع اجتماعية واقتصادية داخل المجتمع العربي دفعت الشعب الى

إعلان ثورته والمتمثلة بالكبت السياسي والتمايز المناطقي والحرمان الاقتصادي الذي زاد من حدة الصراع بين مناطق شرق ليبيا وغربها، وهذا ما يفسر سر انطلاق الثورة في ليبيا والتي تركزت في المناطق الشرقية من البلاد وتحديدا في بنغازي، إذ تعد من أكثر المناطق المهمشة[19].من قبل العقيد معمر القذافي والتي لم تمارس اي دور في عملية صنع القرار السياسي، لذا كانت من المناطق المهيأة لإحداث الثورة في ليبيا.

إذ قادت تلك المناطق (شرق ليبيا) المظاهرات وتحول مقر محكمة شمال بنغازي الى ما يشبه ميدان التحرير في القاهرة [20].

رفض معمر القذافي الاعتراف بحقيقه الثورة ضده واستخدامه للعنف ضد المحتجين ادى الى تحول الحركات الاحتجاجيه السلميه الى حركات مسلحه فتحول اغلب المحتجين الى مقاتلين دخلوا في حرب مع كتائب القذافي وسمها بعض المحللين بالحرب القبلية والمناطقية وذلك انطلاقا من انقسام القبائل بين مؤيد للثوره و بين مؤيد للنظام الحاكم ان الرد العنيف للنظام على المنتفضين دفع بعض المسؤولين الليبيين في الداخل والخارج الى ادانه النظام ودعم الانتفاضه الشعبيه ليتم تشكيل المجلس الوطني الانتقالي كناطق رسمي باسم الثوار والمكلف بحشد الدعم الدولي ضد النظام وقد طالب هذا الاخير الى جانب جامعه الدول العربية من مجلس الامن فرض حظر جوي على ليبيا لحمايه المدنيين ليستصدر مجلس الامن القرار رقم 1973 بتاريخ 13 اذار 2011 القاضي باحاله الوضع في ليبيا الى المحكمه الجنائيه الدوليه مع حظر السفر الى ليبيا و تجميد الاصول الليبية في البنوك الغربيه فضلا عن حظر الطيران في الاجواء الليبية وبناء على هذا القرار جاء تدخل حلف الناتو في ليبيا بمشاركه دوليه مختلفه يوم 19 اذار 2017 ومنذ ذلك التاريخ تواصلت المعارك بين القذافي والثوار المدعومين دوليا الى ان تم قتل القذافي في مصراته يوم 20 تشرين الاول 2011

(19) دهام محمد العزاوي ،الثورة الليبية:رؤية في الدوافع والإبعاد المستقبلية ،بحث مقدم الى كلية العلوم السياسية ، جامعة تكريت،2011،ص1-2.

(20) صحيفة الشرق الأوسط،العدد 11771، 2011/2/19.

بعد القاء القبض عليه في سرت[21]

خامساً :-ليبيا بعد سقوط معمر القذافي واشكالية بناء الدولة

بعد انتهاء الحرب ضد نظام القذافي واعلان التحرير من قبل المجلس الوطني الانتقالي الذي تأسس في الثاني من اذار عام 2011[22] واجهت ليبيا العديد من المشكلات ولاسيما تلك المتعلقة ببناء الدولة اذ كانت مهمة شاقة وليست بالسهلة لاسيما في دولـة مثل ليبيا تفتقد لاي تجربة سياسية ديمقراطية سابقة فهي منذ استقلالها تعاقب على حكمها نظامين الاول ملكي والثاني عسكري وكلاهما غير ديمقراطيين. بالتالي عانت من حكم الفرد لعقود عدة الذي اجهز على كل ما من شانه ان يؤدي الى مزيد من الحريات السياسية في البلاد اذ خلت من اي تجربة حزبية ولا سيما في عهد القذافي الذي منع بل حرم تأسيس الاحزاب السياسية في بلاده كان يعدها بمثابة الخيانة على حد تعبيره الذي يقول فيه من (تحزب خان) وكانت اولى بذور هذه المشكلات الاختلاف حول شكل الدولة هل تكون دولة مركزية؟ غير مركزيه(فيدرالية) ذات نظام سياسي ديمقراطي برلماني ام رئاسي فضلا عن هوية الدولة هل هي عربية اسلامية ام مدنية علمانية[23].

واجهت ليبيا العديد من المشكلات ولاسيما تلك المتعلقة ببناء الدولة اذ كانت مهمة شاقة وليست بالسهلة لاسيما في دولة مثل ليبيا

وبالفعل عمل المجلس الوطني الانتقالي على تحديد ملامح المده الانتقالية التي ترتبت على سقوط نظام القذافي عبر الاعلان الدستوري الذي تضمنه 37 ماده اكدت الماده واحد من الباب الاول على» ان ليبيا دولة ديمقراطية مستقلة الشعب فيها مصدر السلطات عاصمتها طرابلس ودينها الاسلام و الشريعه الاسلامية المصدر الرئيس للتشريع وتكفل الدولة الى غير المسلمين حريه القيام بشعائرهم الدينية واللغة الرسمية هي اللغة العربية مع ضمان الحقوق اللغويه والثقافيه للامازيغ والتبو والطوارق و كل مكونات المجتمع الليبي"[24].

(21) اسماء الرسول، المصدرالسابق،ص280

(22) محمد خليفه ادريس، ليبيا والحياد الدولي الاطر الاعلاميه للاخبار وتحليلها، العربي للنشر والتوزيع، القاهره، 2020،ص77.

(23) - عبد الله ناهض عباس،المصدر السابق،ص132

(24) المصدر نفسه،ص133

اما المادة(4) من نفس الباب فنصت على «ان تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف التداول السلمي الديمقراطي للسلطة» فيما ضمنت المادة(15) من الباب الثاني» حرية تشكيل الاحزاب السياسية والجمعيات وسائر منظمات المجتمع المدني» اما بخصوص إدارة المرحلة الانتقالية والتي تعد مرحلة صعبة في مسيرة أي دولة تهدف بالانتقال الى نظام ديمقراطي مؤسساتي بعد ان كان يحكمها الاستبداد لذا أكد الاعلان الدستوري في الباب الثالث المادتين (17-30) على ان المجلس الوطني الانتقالي الليبي اعلى سلطة في الدولة الليبية و يمارس مهامه من العاصمة طرابلس لحين انتخاب المؤتمر الوطني الجديد (البرلمان)» وقد استكملت المادة (30)مهام المجلس في المرحلة الانتقالية التي تلت نظام القذافي اذا على المجلس الانتقالي تشكيل حكومة انتقالية في مدة اقصاها 30 يوما بعد انتقاله الى طرابلس في 13 تشرين الاول 2011[25].

بخصوص ادارة المرحلة الانتقالية والتي تعد مرحلة صعبة في مسيرة اي دولة تهدف بالانتقال الى نظام ديمقراطي مؤسساتي بعد ان كان يحكمها الاستبداد

وبالفعل تم تشكيل حكومة مؤقتة انتقالية برئاسة عبد الرحمن الكيب وهي اول حكومه ليبية تشكل بعد سقوط القذافي كما يعمل المجلس الانتقالي في مده اقصاها 90 يوما من تاريخ اعلان التحرير على[26]:-

1- اصدار قانون خاص في انتخابات المؤتمر الوطني العام.

2- تعيين المفوضية العليا للانتخابات.

3- الدعوة الى انتخابات المؤتمر الوطني العام.

وفي السابع من تموز 2012 جرت الانتخابات العامة للمؤتمر الوطني العام [27]. وجاءت نتيجة التصويت على القوائم الحزبية لصالح تيار موصوف بالليبرالية وهو تحالف القوى الوطنية الذي يتراسه محمود جبريل اول رئيس حكومة بعد

(25) عبد الله ناهض عباس ،المصدر السابق،ص133-134

(26) المصدر نفسه، ص134.

(27) اسماء الرسول، المصدرالسابق،ص281

القذافي بواقع 39 مقعدا تلاها حزب العدالة والبناء والمنبثق عن حركة الاخوان المسلمين على 17 مقعداً. ولم يمضِ وقت طويل بعد تشكيل الحكومة الليبية الاولى حتى بدأت شخصيات في الساحة السياسية تدفع باتجاه ادخال قانون من شأنه استبعاد كل من تورط مع النظام السابق وحرمانهم من تولي مناصب في الحكومة وفي النطاق الاوسع للادارة الذي تم اقراره في كانون الاول 2012 تحت اسم (قانون العزل السياسي) والذي جاء تحت ضغط الميليشيات المسلحة التي قامت بمحاصرة وزارتي العدل والخارجية والهادف الى حرمان اعضاء النظام السابق من المشاركة في الحياة السياسية والذي ادى بدوره الى عزل رئيس المؤتمر الوطني البرلمان ونائبه الاول. واشتعل الخلاف بعد ان قام النواب بتجديد ولاية المؤتمر الوطني العام قبل فترة قصيرة من انقضاء مدة ولايته الاصلية في السابع من شباط 2014[28]

(28) محمد خليفه ادريس، المصدر السابق،ص77-78.

لقد عرفت هذه المرحلة مجموعة ازمات ارتسمت من خلالها التركيبة الاجتماعية والسياسية المعقدة للمجتمع الليبى و كان لها اثر كبير على استقرار الحياة السياسية والامنية في ليبيا ويمكن تلخيصها في الاتي[29]:-

(29) اسماء الرسول، المصدر السابق، ص281

اولا:- اعلان الفدرالية في برقة: تأسس مجلس برقة الانتقالي في 6 اذار 2012 في مدينه بنغازي للمطالبة بتأسيس نظام فيدرالي في ليبيا يتمتع فيها اقليم برقه بصلاحيات واسعة. وبه قامت مجموعات مسلحة مؤيدة لمجلس برقة بالاستيلاء على ثلاثة موانئ لتصدير النفط للمطالبة بزياده حصة شرق ليبيا من عوائد النفط وعلى الرغم تمكن حكومة زيدان من حظر تصدير النفط في اغلاق المنافذ البحرية الا ان بقاء الموانئ خارج سيطرتها ما هو الا دليل على ضعفها.

ثانيا:- ازمة المحاولات الانقلابية منذ ان قام المؤتمر الوطني العام في بداية شباط 2014 باعلان تعديلات تمدد مهامه اشتعلت

الاحتجاجات المطالبه برحيله لعدم قدرته على صياغه الدستور الجديد في الاجال المحددة مسبقاً في الاعلان الدستوري الاول وجـاءت اول المحاولات الانقلابيه من طرف اللواء خليفه حفتر الذي اعلن تجميد عمل المؤتمر الوطني العام والحكومة والاعلان الدستوري غير انها كانت محاوله فاشلة. اما محاولة الانقلاب الثانية فقد قامت بها كتيبتان من الزنتان الكبيرة لواء القعقاع ولواء الصاعقة وذلك بتوجيه انذار يوم 18 شباط 2014 تطالبان فيه المؤتمر الوطني العام بحل نفسه واغلاق مقاره وقد فشلت هي الاخرى لان المؤتمر الوطني قد تمسك بعدم ادخال البلاد في حاله فراغ دستوري وساندته في ذلك قوى عديدة[30].

(30) اسـمـاء الـرسـول، المصدرالسابق،ص282

ثالثا :-الظاهرة التي تتعلق بالانقسامات العابرة للحدود التي نشأت بين القوى الداخلية والاقليمية إذ انها لا تملك وحدةا التاثير في الصراع لديناميكيته المتسارعة التي امتازت بالحسم العسكري والتنازع حول الشرعية السياسية للمؤسسات التي تتبع كل طرف ولعل هذا هو ما دفع الجهود الدولية الى الاتجاه لدعم صيغة تفاوضية بين المتنازعين (جلسات الحوار الوطني) لخلق قاعدة مشتركه للوصول الى حل بعد عجز الاعمال العسكرية في الوصول الى نتائج ترجح كفه احد الاطراف على الاخرى[31].

(31) مـحـمـد خليفه ادريـــس،الـــمـــصـــدر السابق،ص80.

ومع ضغط حزب تحالف القوى الوطنية على كتلة المؤتمر الوطني تم الاتفاق على انتخاب مجلس نواب كبديل للمؤتمر وتاجيل القضايا المتعلقة بالتحضير للانتخابات الرئاسية المبكرة لحين انجاز الدستور نظرا للاخلافات المطروحة بين التيارين الاسلامي والليبرالي حولها. وصاحب كل هذه الضغوطات السياسية وضع امني معقد جدا والـذي حدث كما ذكرنا بعد انقلاب قاده اللواء المتقاعد خليفه حفتر وبعد حالة التصعيد الذي لازمه الوضع الامني مع نهايه العام 2015 بفعل التاكل الداخلي لكل تحالف على خلفية عدد الانقسامات حول مخرجات الحوار

برعاية الامم المتحده وكذلك بفعل المخاوف من توطن داعش في سرت وسط ليبيا انخرطت أطـراف الصراع في حوار برعاية أممية توجه في الاخير بتوقيع الاطراف المتنازعة على اتفاق الصخيرات في 17 ديسمبر من العام 2017 الذي كان يهدف الى توحيد السلطة في ليبيا ولكن وبالرغم من توقيع هذا الاتفاق الا ان حالة الانقسام لا تزال تلازم المشهد السياسي في ليبيا[32].

(32) اسـماء الـرسـول، المصدرالسابق،ص282-283

كل هـذه السياقات جعلت من تمكن الليبيين من انجاح العملية الديموقراطية وبناء الدولة محفوفاً بالمخاطر ولعله من الضروري بمكان التشديد على مجموعه من القضايا اهمها[33]:

(33) الـمـصـدر نفسه ،ص80-81.

1- اهمية توافر الارادة السياسية لدى الاطـراف تتبلور في اطار بناء مؤسسة امنية وعسكرية وفق اسس وطنية بعيدة عن الولاءات والمصالح الفئوية والمناطقية الضيقة والاهتمام بقضايا الامن والخدمات ومحاربة الفساد والافساد.

2- السير على نهج التعددية السياسية من اجل الوصول الى تعددية حزبية حقيقية وخلق واقع دمقراطي يتجاوز القبلية والمناطقية.

اعتماد خطاب اعلامي وسياسي يقوم على العقلانية والتسامح وعدم تاجيج المشاعر والكراهية وتعزيز رؤية التعايش المشترك في اطار احترام التباين في الرؤى

3- مصالحة وطنية شاملة بين كافه الاطراف الليبية من اجل تحقيق الديمقراطية الحقيقية والانتقال الديمقراطي السليم.

4- اعتماد خطاب اعلامي وسياسي يقوم على العقلانية والتسامح وعـدم تاجيج المشاعر والكراهية وتعزيز رؤية التعايش المشترك في اطار احترام التباين في الرؤى.

5- عدم اغفال دور الجماعات المتشدده في تحرير البلاد من قبضة النظام السابق ومساهمتها في المحافظة على امن المدن والانطلاق من فرضية انهم ليبيون يمكن ان تتحول طاقاتهم الى عمل نافع يسهم في تعزيز امن البلاد وتطورها.

6- حث جماعات العنف المتشددة على التحول الى مؤسسات

مدنيهة تعبر كيفما شاءت عن افكارها بشكل سلمي ويتطلب ذلك تبني استراتيجية متعددة الآجال الطويل منها والقصير تتضمن تطوير مناهج التعليم وتطوير وسائل الاعلام وتحقيق العدل الاجتماعي والاقتصادي والشفافية والمحاسبة وحفظ الحقوق السياسية والمدنية واحترام القيم والمبادئ الاسلامية وتضمن كل ذلك في دستور لكل الليبيين.

7- الحرص على عدم تدخل القوى الخارجية الاقليمية والدولية والغربية بشكل خاص، في السياسات الداخلية والخارجية في النظام الجديد بما يسهم في تحقيق مصالحة وطنية بين كافة مكونات المجتمع الليبي.

سادسا:-التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة في ليبيا

تواجه عملية بناء الدولة في ليبيا مجموعة من التحديات نذكر منها[34]:-

اولا:-فوضى السلاح

أكد كوفي عنان، الامين العام السابق للامم المتحدة على خطورة النتائج المترتبة عن انتشار الاسلحة الصغيرة والخفيفة كونها تؤجج الصراعات، وتهدد حفظ السلام، وتمنع تقديم المعونة، وتوقف التنمية الامر الذي دفعه لوصفها بالبلاء العالمي، فقدر العام 2013 عدد قطع السلاح الصغيرة في العالم بـ875 مليون قطعة.

تبقى الاسلحة الصغيرة والخفيفة الأكثر استخداما وبصورة دائمة في الصراعات المسلحة، وهو ما يزيد من شدة النزاعات المسلحة ويطيل مدتها، وتشير التقديرات الحديثة لمشروع مسح الاسلحة الصغيرة إلى أن نسبة 60 % إلى 90 %من حالات الموت المباشر في الصراعات المسلحة ترتبط باستعمال الاسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها.

ثانيا:- الميليشيات المسلحة وعسكرة المجتمع الليبي

يؤدي غياب الامن داخل الدولة بالافراد والجماعات إلى

(34) فريدة حموم،التحديات الامنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا،المجلة النقدية للقانون والعلوم تيزي وزو،جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل،كلية الحقوق والعلوم السياسية،العدد الثاني،2019،ص157.

تسليح أنفسهم لضمان أمنهم وسلامتهم وأمن ذويهم أمام عجز المؤسسات الامنية عن ضمان ذلك بسبب ضعفها، أو لكون هذه الاخيرة هي نفسها مصدر التهديد والخوف، فكلما زاد التهديد والخطر زاد معهما التسلح، فاقتناء الاسلحة الخفيفة مرتبط بفقدان الشعور بالامن والامان، وغياب الثقة في الاخر، وليبيا اليوم تعيش اللا أمن، والكل يتسلح لفقدان الثقة في الاخر وفي السلطة السياسية القائمة. تؤدي فوضى انتشار السلاح وتحكم المدنيين والميليشيات في الاسلحة الخفيفة إلى تقويض عمليات بناء السلام ووصول الاطراف المتنازعة إلى حلول سريعة للمشاكل، فتحقيق السلام في ليبيا وبناء الدولة يبدوان في الوقت الراهن عملية صعبة، لاسيما مع انسدادات الافق السياسي وإصرار أطراف الصراع على مواقفها المتصلبة، وتفضيل خيار فرض الامر الواقع من منطق القوة بدل منطق الحوار، الامر الذي يجعل الميليشيات لا تتقبل فكرة تخليها عن السلاح والانضواء تحت االاجهزة الامنية للدولة[35].

يؤدي غياب الامن داخل الدولة بالافراد والجماعات إلى تسليح أنفسهم لضمان أمنهم وسلامتهم وأمن ذويهم أمام عجز المؤسسات الامنية عن ضمان ذلك بسبب ضعفها

(35) فريدة حموم ،المصدر السابق،ص159-160.
(36)

ثالثا:- تاثير المعطى القبلي

لطالما لعبت القبيلة دوراً مهماً في تاريخ ليبيا التي تنتشر فيها اكثر من 100 قبيلة يتحكم عدد منها في المشهد السياسي والاجتماعي في ليبيا أبرزها الورفلة والمقارحة والزنتان عبيدات، الزاوية القذاذفة التي ينحدر منها القذافي وتتمركز في سرت وسبها[36].

في مدة حكم القذافي تأرجحت علاقة الدولة بالقبيلة بين التنافر والاعتراف والتوظيف إذ شهد النظام السياسي في تلك الفترة ازدواجية في التعامل مع القبيلة بالترويج لابعاد الهوية مافوق الوطنية كالعروبة والاسلام والبعد الافريقي مستبعدا المعطى القبلي، وفي الوقت نفسه يستند اليه في تقسيم العمل السياسي

وتوزيع الادوار والوظائف فاعتمد في تعاطيه مع القبائل الليبية على اسلوب العقوبات ضد القبائل المعارضة لسياسته وتقديم الامتيازات للقبائل الموالية والمؤيدة لسياسته للحفاظ على حكمه في ظل غياب كيانات اخرى تحتوي المواطنين كالاحزاب السياسية والجمعيات المدنية وبفعل تغليب المعطى القبلي في فترة حكم القذافي قتلت ثقافه التنظيم المؤسسي ودمرت مؤسسات الدولة فانعدم بذلك شعور المواطنين بالانتماء وهو الامر الذي انعكس سلباً على عمل قادة المرحلة الانتقالية ووجدوا انفسهم مهتمين بالسياسة الحزبية والقبلية اكثر من اهتمامهم بتنفيذ الخيار الديمقراطي كأولوية مما ادى الى فشل الفرقاء في انشاء ارضية مشتركة تحقق التوافق المطلوب لتسيير المرحلة الانتقالية والتحالفات القبلية لم تكن متجانسة بوجود تنافر قبلي داخل الحلف الواحد فاجتماعها سببه المصالح المشتركة لا غير ويظهر تاثير البعد القبلي على عملية الانتقال السياسي بشكل واضح من خلال اشكالية المحاصصة السياسية والمناطقية التي برزت في نص اتفاق الصخيرات حيث يتم بناء المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني وفق محاصصة سياسية او مناطقية بغرض توفير دعم اكبر للتسوية فبخلاف رئيسه فايز السراج ضم المجلس خمسة نواب و ثلاثة وزراء من المناطق الثلاثة الغرب والشرق والجنوب وتكمن خطورة منطق المحاصصة في وضع انقاذ التسوية رهناً لحسابات الاطراف المشاركة في المحاصصة وانعكس ذلك سلباً على المساعي المختلفة المحلية منها والدولية الرامية الى تحقيق المصالحة و تجسيد الوحدة الوطنية في ظل سمو الهويات الفرعية التي تمثلها القبيلة في المجتمع الليبي عن الهوية الوطنية المطلوبة[37].

في مدة حكم القذافي تأرجحت علاقة الدولة بالقبيلة بين التنافر والاعتراف والتوظيف

(37) اسماء الرسول، المصدر السابق، ص 284-285

خامسا:ـ اقتصاد النفط الريعي

ان اعتماد ليبيا على سياسة الاقتصاد الريعي وغياب

الاقتصاد الانتاجي جعلها تعاني من مشكلات اقتصادية كبيرة ظهرت بشكل جلي بعد الانتفاضة حيث تأثر الاقتصاد الليبي بفعل انخفاض الانتاج الذي تسببت فيه حالة الانفلات الامني واستيلاء الميليشيات المسلحة على المنشآت النفطية مما شكل رادعاً امام الشركات الاجنبية جعلها تخفف من استثماراتها في المنطقة معبرة عن خوفها من شراء النفط الليبي في المستقبل وهو الامر الذي أثر سلباً على الجهود الرامية الى تحقيق التحول الديمقراطي وبناء مؤسسات الدولة في ظل وجود سلطة ليبية هشة غير قادرة على تحقيق الاصلاح الذي من شأنه دعم النمو في البلاد[38].

(38) اسماء الرسول ، المصدر نفسه، ص 285ـ 286.

سادسا:ـ محدوديه فعاليات المجتمع المدني

ان اعتماد النظام السياسي في ليبيا منذ سنه 1969 نظام المحاصصة القبلية عطل امكانية تطور مجتمع مدني منظم في ليبيا الى ان جاء المجلس الوطني الانتقالي فقام بمجموعة اصلاحات ارتفع بموجبها عدد منظمات المجتمع المدني وكان لهذه المنظمات دور بارز في ولاده العديد من الكيانات السياسية التي تقدمت بالترشيح لانتخابات المؤتمر الوطني العام والتي شكلت فيما بعد النواة الاولى لظهور احزاب سياسية عديدة الا ان انفلات الاوضاع الامنية واندلاع المواجهة المسلحة بين المعسكرين المتصارعين في ليبيا منذ العام 2014 قد أثر في عملها فاظطرت اغلبية تلك المنظمات الى تحويل نشاطها باتجاه العمل في الميدان الانساني[39].

(39) اسماء الرسول، المصدر السابق ، ص286.

كذلك انها انقسمت الى قسمين نتيجه الوضع المجزأ منظمات متمركزة في الشرق تقوم بالتنديد والاشهار بالانتهاكات التي تحدث في الجزء الغربي المنافس من أجل حصولها على دعم ومساندة الحكومة المركزية في الشرق وأخرى متمركزة في الجزء الغربي تركز أكثر على الانتهاكات التي تحدث في الجزء الشرقي لاستعطاف السلطة المركزية في غرب البلاد، ان ولادة

المجتمع المدني الليبي في ظل هذه الاوضاع غير المستقرة جعل منه يعاني صعوبات ومعضلات عديده انعكست سلبا على المردود العام لمؤسساته لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة في اعادة الاستقرار وتحقيق انتقال ديمقراطي سلس في ليبيا[40].

(40) المصدر نفسه، ص287

الخاتمة

نستنتج مما تقدم ان عملية بناء الدولة تتطلب اصلاح وضبط المنظومة الامنية في ليبيا لما تشكله من اهمية كبير في السيطرة على حالة عدم الاستقرار الذي تشهده ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي، اذ يجب على الفرقاء السياسيين الليبيين العمل معا من اجل تجاوز التحديات الامنية والتي قد تبقى عائقا امام تحقيق اي تقدم يتعلق ببناء دولة بنظام مؤسساتي متكامل والذي يمكن تحقيقه من خلال المصالحة الوطنية بين الفرقاء السياسيين وتحقيق الحوار والدخول في مفاوضات لحل خلافاتها مع الفرقاء الاخريين المختلفين في توجهاتهم وطموحاتهم تجاء عملية بناء دولة مدنية حديثة في ليبيا.

كذلك ان على الفرقاء السياسسين عدم اللعب على اوتار العامل القبلي وتوظيفه في عملية بناء الدولة اذ ان ذلك سيعيد ليبيا الى سابق عهدها ويزيد من عدم الاستقرار السياسي والذي قد يؤدي الى استمرار الصراع والتنافس حول الشرعية ما بين الشرعية الثورية والدستورية القانونية وتداعياته من خلال حدوث فراع سياسي ودستوري في البلاد قد يؤدي الى حدوث حرب اهلية تقودها القبائل الليبية المعارضة للحكومة الليبية الجديدة كما قد تؤدي الى تشجيع عملية الانفصال مجددا كما حدث حينما اعلن اقليم برقة الانفصال، فضلا عن ظهور حكومتين في ليبيا واحده في الشرق والاخرى في الجنوب.

في الواقع، ان اهم ما قد تعانية ليبيا مستقبلا هي عدم توصل الفرقاء السياسيين لرؤية موحدة حول مستقبل بناء الدولة الليبية في ظل غياب رؤية ستراتيجية ومؤسساتية في ظل ما تعانية من صراعات سياسية بين الفرقاء السياسيين.

المصادر

اولا:- الكتب العربية

1-اسماء الرسول، جامعه قسطنطينيه 3السنه السادسه المجلد السادس العدد الاول، 2020.

2-ايناس مرشد، رسائل عمر المختار و ادريس السنوسي سنوات اللجوء والمقاومه، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

3-باولو با قانيتي ونيقولا ستاريكوف، تاريخ ليبيا: من عمر المختار الى معمر القذافي، اعداد وترجمه فوزي ربيع، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.

4-حسين يوسف القطر،الوضع السياسى الليبي (2011 - 2016 (معوقات بناء الدولة وإشكاليات استقرار النظام مقاربة سياسية وسوسيولوجية من منظور المدخل البنيوي – الوظيفي،كلية الاقتصاد -،جامعة بنغازي،د.ت.

5-عبد الله ناهض عباس،تدخل حلف شمال الاطلسي في ليبيا الاهداف والتداعيات،دار امجد للنشر والتوزيع،الاردن،2019.

6- فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، الرياض، العبيكان للنشر، 2007.

7- فريدة حموم،التحديات الامنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا،المجلة النقدية للقانون والعلوم تيزي وزو،جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل،كلية الحقوق والعلوم السياسية،العدد الثاني،2019.

8-محمد خليفه ادريس، ليبيا والحياد الدولي الاطر الاعلاميه للاخبار وتحليلها، العربي للنشر والتوزيع، القاهره، 2020.

ثانيا:-الكتب الاجنبية

1-Overseas Development Institute, «State-building for peace: navigating an arena of

contradictions: Donors need to understand the links between peace-building and state building»..August, 2009.

ثالثا:ـالبحوث المنشورة

1- دنيا الامل اسماعيل، اشكاليه الاصلاح في النظام السياسي الليبي، الحوار المتمدن، العدد 3061، 12 /7/ 2010.

رابعا:ـالبحوث غير المنشورة

1- خلود محمد خميس،التغير السياسي في ليبيا وإستراتيجية التدخل الأمريكي،بحث مقدم الى كلية العلوم السياسية،جامعة تكريت،2011.

2- دهام محمد العزاوي، الثورة الليبية: رؤية في الدوافع والإبعاد المستقبلية، بحث مقدم الى كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت،2011.

3- كلير كاستليليو، «بناء دولة تعمل من أجل النساء إدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع»، ورقة عمل مقدمة حول مشروع بعنوان: تعزيز مواطنة النساء في سياق بناء الدول، مؤسسة فرايد، 2011.

خامسا:ـالصحف

1- صحيفة الشرق الأوسط،العدد 11771، 2011/2/19.